القانون الواجب التطبيق
على موضوع التحكيم
والنظام العام فى العلاقات الخاصة الدولية

دراسة فقهية قضائية مقارنة

دكتور
أشرف عبد العليم الرفاعى
قسم القانون الدولى الخاص
كلية الحقوق - جامعة المنوفية

2003

دار الفكر الجامعى
٣٠ ش سوتير الأزاريطة - الاسكندرية
ت : ٤٨٤٣١٣٢

الفهرس

تمهيد وتقسيم ١

الفصل الاول : النظام العام وقانون العقد

المبحث الاول :السلطة التقديرية للمحكم الدولى فى تحديد القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع ٤

المطلب الاول : موقف المعاهدات الدولية ٧

المطلب الثانى : موقف الهيئات الدائمة للتحكيم ١٠

المطلب الثالث : موقف الأنظمة القانونية ١٣

المطلب الرابع : السلطة التقديرية للمحكم فى احكام محاكم التحكيم ١٥

الفرع الاول : الحكم الصادر فى اطار المركز الاقليمى للتحكيم بالقاهرة ١٦

الفرع الثانى : الحكم الصادر فى قضية الالمنيوم اليوغوسلافية ٢٠

الفرع الثالث : **الحكم الصادر فى النزاع بين شركة يونانية ووسيط ايرانى** ٢٢

الفرع الرابع : الحكم الصادر فى قضية ارامكو ٢٥

الفرع الخامس : حكم تحكيم قضية ليامكو ٢٨

الفرع السادس : حكم تحكيم قضية تكساكو ٢٩

المبحث الثانى : الوسائل التى يستخدمها المحكم فى البحث عن القانون الواجب التطبيق ٣٢

المبحث الثالث : النظام العام الداخلى لقانون العقد ٣٦

المطلب الاول : القاضى الوطنى والنظام العام لقانون العقد ٣٧

الفرع الاول : النظرية الشخصية واندماج قانون الارادة فى العقد الادارى ٣٨

الفرع الثانى : النظرية الموضوعية وخضوع العقد الدولى لحكم القانون ٤٤

المطلب الثانى : المحكم الدولى والنظام العام لقانون العقد ٥٠

الحالة الاولى : اختيار الاطراف المتعاقدة للقانون الذى يحكم العقد ٥١

الحالة الثانية : قانون العقد تم تحديده من قبل المحكم ٥٨

الفصل الثانى

القواعد ذات التطبيق الضرورى (او قوانين البوليس)

تمهيد ٦٠

المبحث الاول : ماهية القواعد ذات التطبيق الضرورى ٦٢

المبحث الثانى : اعمال القواعد ذات التطبيق الضرورى امام المحكم ٨٣

المطلب الاول : قوانين البوليس المنتمية الى قانون العقد ٨٥

الفرع الاول : تحديد قانون العقد من قبل الاطراف ٨٨

الفرع الثانى : تحديد قانون العقد من قبل المحكم ٩١

الفرع الثالث : الحلول الواردة فى احكام التحكيم ٩٥

المطلب الثانى : قوانين البوليس الأجنبية عن قانون العقد ٩٨

الفرع الاول : موقف القاضى الوطنى من هذه المشكلة ٩٩

اولا – نظرية الاخذ فى الاعتبار ١٠٩

ثانيا – نقد النظرية ١١٦

الفرع الثانى : موقف المحكم من هذه المشكلة ١٢٠

اولا – الاخذ بعين الاعتبار قوانين البوليس الأجنبية ١٢٠

ثانيا – تطبيق قوانين البوليس الأجنبية ١٢٧

١ – اختيار الاطراف لقانون العقد ١٢٧

٢ – قانون العقد تم اختياره من قبل المحكم ١٣٥

خاتمه عامه : ١٤٢